

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٢٩

الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديالو (السنغال)

وأرحب بتمثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وجميع الذين قبلوا دعوة اللجنة للمشاركة في هذه الجلسة الرسمية.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أدلي ببيان بالنيابة عن اللجنة.

لي عظيم الشرف، وأنا أتكلم لأول مرة بصفتي رئيسا للجنة، أن أتوجه بالشكر إلى جميع الذين يشاركون في هذه الجلسة الخاصة احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأعرب أيضا عن تقديري لجميع الذين ينضمون إلينا من خلال البث الشبكي في منظومة الأمم المتحدة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص امتنان أعضاء اللجنة للأمين العام لالتزامه الشخصي وللجهود التي يكرسها لتعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويقدر الجميع تقديرا عميقا الدور الرائد الذي يضطلع به بشأن هذه المسألة.

وأرحب أيضا ترحيبا حارا بالسيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة، وأشكره بإخلاص لتشريفه اجتماع

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اليوم، تعقد اللجنة جلسة خاصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بـ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ويشرفني ويسعدني أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة، ومعالي السيدة أشا روز ميغورو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ومعالي السير مارك لايل غرانت، رئيس مجلس الأمن، وسعادة السيد باليئات. ب. كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وأرحب أيضا بحضور سعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، معنا اليوم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأود التركيز بصفة خاصة على المأساة الإنسانية لهذه الحالة. فعلى مدى عقود وإلى الآن، لا يزال نصف مجموع الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت الاحتلال في أرض هي أرضهم، محرومين من الحرية. أما النصف الآخر فيعيشون لاجئين، مع كل ما ينطوي عليه هذا الوضع من صعوبات. ويقع على المجتمع الدولي واجب إحياء الوسائل السياسية والدبلوماسية الكفيلة بإعادة الأمل إلى الفلسطينيين في أن يستعيدوا، على الأقل، قدرًا من الكرامة يساوي مساواة تامة ما تتمتع به جميع الشعوب في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة رحبت ترحيبًا حارًا بعملية السلام التي انطلقت في عام ١٩٩١ باعتبارها ضمانًا لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، فيما توفر بالتزامن مع ذلك الاعتراف والسلام والأمن لإسرائيل، عملاً بتوصيات خريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية. ودعونا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد تزعزع الاستقرار في الميدان، بما في ذلك بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة.

وللأسف، يبدو أن إسرائيل لم تنفذ هذا التعهد المعترف به من قبل المجتمع الدولي بأسره باعتباره تدبيراً من تدابير الحد الأدنى لبناء الثقة. ومن ثم، ليس من الصعب أن نفهم مشاعر الإحباط لدى السلطة الفلسطينية وعزوفها عن التفاوض في ظل هذه الظروف.

وتؤكد الجمعية العامة من جديد أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة بخصوص قضية فلسطين إلى أن تُحل المسألة بجميع جوانبها على نحو مرض، وفقاً للقانون الدولي. وليس من واجب الجمعية العامة فحسب مواصلة الترويج للمبادئ التوجيهية اللازمة لكي يلتزم الطرفان بحسن نية بتحقيق تلك الغاية، ولكن يجب أيضاً على الدول الأعضاء

اليوم بحضوره. وبلده، بوصفه وديع اتفاقيات جنيف، مسؤوليات خاصة في هذا الشأن.

وأود أيضاً أن أشمل بالترحيب الخاص السفير السير مارك لايل غرانت ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. إن الإسهام الفعال لمجلس الأمن في البحث عن حل سلمي للتراع وفقاً لقواعد القانون الدولي أمر حيوي. وبالنيابة عن اللجنة، أرحب ترحيباً حاراً بمشاركته اليوم، وأعرب عن الأمل في أن يستخدم المجلس سلطته الكاملة لإيجاد سبل جديدة للمضي قدماً.

ويرحب أعضاء اللجنة، مع التأييد، بكل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمراقبون، ومجلس الأمن، والمجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع المدني دعماً لأهدافنا المشتركة. كما يتجلى تضامننا في العمل اليومي لوكالات الأمم المتحدة والعديد غيرها من منظمات المجتمع الدولي والمدني، التي تبذل قصارى جهدها لتوفير الخدمات الأساسية للفلسطينيين.

قبل ست وستين سنة، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي غيّر مجرى التاريخ في منطقة الشرق الأوسط وحارجهما. فقد جسّد الالتزام الرسمي من جانب المجتمع الدولي بإقامة دولتين في فلسطين الواقعة آنذاك تحت الانتداب. واليوم، لم يتحقق من هذا الوعد إلا نصفه. فعلى الرغم من ظهور دولة يهودية، هي إسرائيل، إلى حيز الوجود في عام ١٩٤٨، فإن فلسطين، الدولة العربية التي كان ينبغي أيضاً إقامتها، لا تزال مجرد رؤية لم تتحقق بعد. وتشكل القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً على ضميرنا الجماعي لكونها أكبر عمل لم يُنجز في القرن العشرين. واليوم، لا يزال الفلسطينيون والإسرائيليون يدفعون ثمن ذلك الفشل.

بالنسبة للشعب الفلسطيني. ففي مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٧، كما ذكرت للتو سيدي رئيس اللجنة، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي قسم ما كان يعرف بأرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى دولتين - دولة يهودية ودولة عربية.

غير أنه وكما ندرك جميعا بأسى، فإن القرار لم يُترجم إلى حل عادل ودائم. ولذلك، مازلتنا نحتفل بهذا اليوم لإظهار التزامنا وتضامننا الدائمين حيال شعوب المنطقة. إننا إذ نقوم بذلك، فإننا نؤكد من جديد أيضا على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن إبقاء قضية فلسطين قيد نظرها الفعلي إلى أن يتم حلها بجميع جوانبها.

وفي هذا الصدد، أثنى عليكم، سيدي رئيس اللجنة، لما تفعلونه أنتم ولجنتكم لتذكيرنا بهذه المسؤولية المشتركة. كما أشيد وأثنى على الأمم المتحدة بصفة عامة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بصفة خاصة، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لما تبذله من جهود قيمة في الميدان. وأنا أشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها.

يهيمن العنف والمعاناة الإنسانية وعدم الثقة على العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ فترة طويلة جدا. كيف سنفسر للأجيال المقبلة عدم قدرتنا خلال ٦٣ عاما على إنهاء الحالة الخطيرة التي تعانيها شعوب المنطقة؟ وإذا كنا نريد أن نمضي قدما، يجب علينا استعادة أمل شعوب المنطقة وشعورها بوجود اتجاه إيجابي.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على الطرفين تكثيف جهودهما للانخراط في مفاوضات صادقة والتغلب على الجمود. ويجب وقف أعمال العنف ووقف الإرهاب. ويجب احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ويجب

بصورة فردية وجماعية أن تظهر تضامنها النشط وأن تتخذ إجراءات فورية لتحسين حياة الشعب الفلسطيني.

وتتمثل خطوة أولى ملحة في رفع الحصار الذي يشكل عبئا غير عادل على كاهل السكان المدنيين في غزة منذ أكثر من ثلاث سنوات. والخطوة الثانية هي إلزام جميع الهيئات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب، وخاصة أثناء العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وضمان احترام وضع القدس الشرقية والأماكن المقدسة. ويجب أيضا مطالبة إسرائيل بالتقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي. وأخيرا، يجب علينا أن نظهر تضامنا مع فلسطين بتقديم الدعم القوي لخطة فياض التي يجب تنفيذها لكي تكون الدولة الفلسطينية التي ستقام قابلة للحياة. وعلينا أن نفعل كل شيء لضمان تمويل الخطة.

وأود أن أؤكد لجميع الحاضرين أن اللجنة ستستمر في تنفيذ الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة إلى أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف كاملة. وبمضي ذلك بالتوازي مع التسوية النهائية للصراع من خلال قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد جوزيف ديس.

السيد ديس (سويسرا)، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيسها ونواب الرئيس على دعوتي إلى مخاطبة هذه الجلسة اليوم.

نجتمع للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، مثلما نفعل سنويا منذ عام ١٩٧٨. وقد جرى اختيار تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر نظرا لمغزاه وأهميته

”سوف يصل مخططان زمنيان إلى نقطة حرجة عام ٢٠١١. أولاً، تعهد الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بالسعي إلى اتفاق إطار بشأن الوضع النهائي بحلول أيلول/سبتمبر. ثانياً، تسير السلطة الفلسطينية على طريق إكمال جدول أعمالها المحدد بعامين استعداداً لإقامة دولة فلسطينية بحلول آب/أغسطس.

”ذكرت المجموعة الرباعية في اجتماعها المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أن من الممكن التوصل إلى اتفاق في الإطار الزمني الذي حدده القادة أنفسهم، وأن السلطة الفلسطينية، إن حافظت على أدائها الحالي في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة، ستكون في مركز جيد لإقامة دولة في أي وقت في المستقبل القريب.

”وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك إلا القليل من الفلسطينيين الذين يتفاءلون بإمكانية إنجاز أي شيء حاسم في العام المقبل، أو حتى إنجاز أي شيء على الإطلاق. وبالنظر إلى الحالة على الأرض، أنا أفهم هذا اليأس. فقد تعرقلت المحادثات المباشرة بشأن الوضع النهائي، بعد وقت قصير من الشروع فيها في أيلول/سبتمبر، بسبب انتهاء صلاحية الوقف الاختياري، الجدير بالثناء، للاستيطان الإسرائيلي. وبدأ بناء مئات الوحدات الجديدة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وأعطيت موافقات جديدة لإنشاء مستوطنات في القدس الشرقية. وشكل هذا التطور ضربة خطيرة لمصادقية العملية السياسية. ولا يزال يترتب على إسرائيل الالتزام بالوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وخريطة الطريق عن تجميد النشاط الاستيطاني.

وقف الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وزيادة الشك وعدم الثقة. لقد آن أوان السلام. ويجب فعل كل شيء للتخفيف من المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني. والوصول والقدرة على التنقل أمران حاسمان للتعامل مع البطالة والفقر.

علينا، نحن المجتمع الدولي، تكثيف مشاركتنا أيضاً في مساعدة الطرفين لإنهاء الصراع الذي تقاسي المنطقة وشعوبها الأمرين بسببه منذ فترة طويلة جداً. ويجب ألا ندخر وسعاً لمساعدة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على إيجاد حل شامل وعادل ودائم لعقود من المواجهة والصراع والعنف. وهذا في مصلحة الطرفين وفي مصلحة المنطقة وفي مصلحة السلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فلنؤكد من جديد التزامنا بعملية السلام في الشرق الأوسط ولنواصل حشد المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني. إنهم يستحقون حياة كريمة ومستقبلاً يسوده السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيدة آشا - روز ميغرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد باللجنة لتفانيها المستمر من أجل جعل قضية فلسطين في طليعة القضايا التي يهتم بها المجتمع الدولي ولاضطلاعها بالولاية الهامة التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

أنقل تحيات الأمين العام، الذي يسعدني أن أتلو الرسالة التالية بالنيابة عنه.

”في كل عام في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نتفكر في حالة الفلسطينيين وننظر في ما الذي يمكننا عمله زيادة على ذلك من أجل السلام.

الصواريخ من غزة. ومن الخطوات الرئيسية أيضاً تبادل الأسرى، وتمديد الهدوء الحاصل واقعاً، وإحراز تقدم في المصالحة الفلسطينية.

”وهناك إجماع دولي كاسح على ضرورة إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، ومعالجة الشواغل الأمنية الأساسية لكلا الطرفين، وإيجاد حل لقضية اللاجئين، وبروز القدس من خلال المفاوضات عاصمةً لدولتين. وأدعو القائدين على إظهار الحنكة والجرأة السياسيتين في التوصل إلى سلام تاريخي. وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يكون مستعداً لتحمل مسؤولياته من أجل السلام.“

”فليكن العام المقبل عاماً تتوصل فيه، أخيراً، إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، والاتفاقات السابقة، ومرجعية مدريد، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. وسأفعل كل ما في استطاعتي لدعم هذه الجهود“.

وبذلك تصل رسالة الأمين العام إلى خاتمتها. اسمحوا لي أن أجدد تأييدي الخاص لهذا العمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): على الرغم من جدول الأعمال المزدحم لنائبة الأمين العام، فقد أبت إلا أن تحضر وتشارك في هذه الجلسة الاستثنائية، ونحن نشكرها على ذلك. وأود أن أعرب من خلالها عن امتنان اللجنة الخالص للرسالة المهمة من الأمين العام، وأطلب منها أن تنقل إليه دعمنا لجهوده الشخصية المستمرة الرامية إلى تعزيز التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية.

”وصحيح أيضاً أن عدداً قليلاً فقط من الإسرائيليين يبدون يأملون في إمكانية أن يتحقق السلام قريباً، وأنا أتفهم مخاوف إسرائيل الأمنية. لكنني أطلب من جميع الإسرائيليين أن يلقوا نظرة جديدة على بروز شريك أممي موثوق به على أرض الواقع بروزاً لا جدال فيه، واستمرار التزام الرئيس عباس بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن، ورفضه العنف والإرهاب. كما أذكر الجميع بالوعد الذي قطعه مبادرة السلام العربية بأن الحل القائم على وجود دولتين والسلام الشامل بين إسرائيل والعرب سوف تتلوه إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وجميع الدول العربية.“

”إنني أئني على الخطوات التي اتخذت خلال العام الماضي لتحسين الظروف على الأرض. غير أن ثمة حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. يجب على السلطة الفلسطينية أن تستمر في إعداد مؤسسات الدولة ومكافحة الهجمات الإرهابية ووقف التحريض. وفي هذه الأثناء، من مصلحة إسرائيل ومن واجبها في آن معاً أن تشرع في طي تدابير الاحتلال، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات التنقل والوصول والأمن.“

”ما زلت قلقاً للغاية بشأن الظروف في غزة. وأود أن أعرب عن تقديري لتعديل سياسة إسرائيل والموافقة على عدد كبير من مشاريع الأمم المتحدة. لكن لا يمكن لهذا إلا أن يكون خطوة أولى. وينبغي أن يعقب ذلك التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب على إسرائيل أن تسمح بقدر أوسع من إعادة الإعمار المدني، وحرية تنقل الأشخاص، وتصدير البضائع، وتسهيل التنفيذ السريع للمشاريع. ويجب أن يتوقف إطلاق

لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن إدارة الشؤون السياسية، وواصل تنظيم المناقشات المفتوحة. وقد غطت تلك الجلسات طائفة من المسائل والآراء.

أولاً، أكد أعضاء المجلس على أن الحل الوحيد القابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو اتفاق يتم التفاوض بشأنه بين الطرفين، وحددوا التأكيد على أن إحلال السلام في المنطقة لن يتحقق إلا بحل الدولتين وقيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

ثانياً، حث أعضاء المجلس الطرفين على تجنب أي إجراءات استفزازية وأحادية الجانب، ودعوا جميع الشركاء الدوليين إلى بث جو من التعاون بين الطرفين، وفي جميع أنحاء المنطقة. وكما قالت المجموعة الرباعية، لا يمكن لإجراءات من جانب واحد يقوم بها أي طرف، بما في ذلك النشاط الاستيطاني، أن تستبقي نتيجة المفاوضات، ولن يعترف بها المجتمع الدولي.

ثالثاً، التغيير التحويلي في الميدان جزء لا يتجزأ من السلام. وقد رحب أعضاء المجلس بخطة بناء الدولة التي تنفذها السلطة الفلسطينية، وهي تدل على التزام السلطة الفلسطينية بدولة مستقلة توفر الفرص والعدالة والأمن للشعب الفلسطيني وتكون حارة مسؤولة لجميع الدول في المنطقة.

رابعاً، لا يزال أعضاء المجلس ينظرون إلى الحالة في غزة بقلق. في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وافق المجلس، في أعقاب حادث أسطول غزة المأساوي، على إصدار بيان (S/PRST/2010/9) أكد فيه أن الحالة في غزة لا يمكن أن تستمر. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وفي ذلك السياق نؤكد على الحاجة إلى التدفق المستمر والمنظم للسلع

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة إلى رئيس مجلس الأمن، سعادة السير مارك لايل غرانت.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة)، رئيس

مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتها لي لمخاطبة هذه الجلسة بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

نحن هنا لنحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أكدت المجموعة الرباعية تصميمها على السعي بنشاط وبقوة لإيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين.

ويظل مجلس الأمن ملتزماً التزاماً تاماً بالتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها بصورة متبادلة.

في أيلول/سبتمبر، أكدت المجموعة الرباعية مجدداً التزامها الكامل ببيانها السابقة، التي تنص على أن المفاوضات يجب أن تؤدي إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وأن ينتج عنها قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

وطوال السنة الماضية، واصل المجلس الاستماع إلى إحاطات إعلامية منتظمة من منسق الأمم المتحدة الخاص

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):
يسعدني للغاية ويشرفني أن أتلو بيان الرئيس محمود عباس أمام الاجتماع المعقود صباح اليوم. بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفيما يلي نص الرسالة:
(تكلم بالعربية)

”يسرني، وأتم تحيون اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أبعث لاجتماعكم هذا في مقر الأمم المتحدة، ومن خلالكم للمجتمع الدولي بأسره، بأحر تحيات الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، وبشكرنا العميق على تضامنكم مع شعبنا وعلى دعمكم لنضاله من أجل إنجاز حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

”وأود هنا أن أشير بالتقدير العالي لجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وأيضاً لجهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها سعادة السفير عبد السلام ديالو الهادفة لإعمال حقوق شعبنا الفلسطيني وإنهاء معاناته وإقامة السلام في المنطقة، فدوركم الهام يسهم بشكل واضح وفعال في تعزيز التضامن العالمي مع قضيتنا، وتوسيع دائرة الدعم العالمي لتطلعات شعبنا السامية نحو تقرير مصيره وحرية واستقلاله.

”فقد تعاطت الأمم المتحدة منذ نشأتها مع قضية فلسطين، وتحمل مسؤولياتها تجاه هذه القضية حين حلها فعلاً من جميع جوانبها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا ومقدساتنا وتقرير مصير شعبنا وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وإجماع العالم بأسره، وأصدرت عدداً من القرارات المستندة إلى ميثاق

والأشخاص إلى غزة، فضلاً عن توفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها بدون عوائق في جميع أنحاء قطاع غزة.

وكما أكدت المجموعة الرباعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فإن الحالة الراهنة في غزة ليست في صالح الفلسطينيين ولا الإسرائيليين. ورحبت المجموعة الرباعية بالتحول في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ودعت جميع المعنيين إلى بذل المزيد من الجهود لضمان تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص بدون عوائق من غزة وإليها والتصدي لشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

وأخيراً، فقد أثنى جميع أعضاء المجلس على الجهود الحميدة للمنظمة والوكالات الإنسانية في الميدان، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وموظفيها. ونشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم الوكالة بالمساهمات المالية.

واستشرفاً للمستقبل، فإن مجلس الأمن سيبقي الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قيد نظره الفعلي وسيواصل النظر في القضية على أساس منتظم.

وختاماً، أود أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء التزام مجلس الأمن بالهدف النهائي المتمثل في إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة مستقلة وديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير لاييل غرانت، على بيانه الهام.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

تكون تلك المفاوضات نزيهة وتؤدي لاتفاق واضح وملزم، ولا تعني أن يُسمح للطرف القوي، إسرائيل، باستمرار فرض إرادته علينا. إن التزامنا ثابت وقوي بالتوصل إلى اتفاق شامل يؤدي إلى دولتين قابلتين للحياة، إحداهما قائمة، وهي إسرائيل، والأخرى يجب أن تحظى باستقلالها، وهي دولة فلسطين في حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

”وفي هذا الإطار وانطلاقاً من حرصنا على تحقيق السلام، فقد استجيبنا للمبادرات والجهود الأمريكية والدولية الرامية إلى استئناف عملية السلام والمفاوضات بيننا وبين إسرائيل بعد فترة من الجمود، واستطعنا بمساعدة العديد من الأطراف العربية والدولية كسر الجمود الذي ألم بهذه العملية.

”ونأمل أن يشكل استئناف هذه المفاوضات، على صعيد قضايا الوضع النهائي والتسوية الدائمة بعد إزالة العقبات التي تواجهها، بداية جادة وصادقة لتحقيق سلام وأمن حقيقيين ودائمين بيننا وبين إسرائيل. ولا بد من أجل ذلك، من معالجة التدهور في عملية السلام وخلق الأجواء الملائمة وبناء جسور الثقة بين الجانبين.

”وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التقييد بمرجعية عملية السلام كما حددتها قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ورؤية حل الدولتين والتنفيذ الدقيق والأمين للاتفاقات الموقعة، ويتطلب وضع حد حاسم ونهائي للحملة الاستيطانية الإسرائيلية الشرسة في جميع مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل قبلة موقوتة يمكن أن تدمر كل ما أنجزناه على طريق السلام في أية لحظة.

الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وهي قرارات وإن كانت لم تُنفذ حتى الآن نظراً لرفض إسرائيل وتعنتها، فهي ما زالت تشكل شبكة الحماية الأساسية لحقوق شعبنا والأساس لتحقيق العدل الذي هو شرط تحقيق السلام، ونستذكر هنا أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يشكلان أساساً لعملية السلام في الشرق الأوسط.

”هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، وهي الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا الفلسطيني ولا زال، وهناك حقيقة أخرى، وهي أننا تعاطينا، كمنظمة تحرير فلسطينية، ومنذ سنوات طويلة في نضالنا لتثبيت حقوقنا الوطنية، بالكثير من الواقعية حيث أقرت مجالسنا الوطنية منذ سنة ١٩٧٤ مبدأ حل الصراع على أساس الدولتين وعبء المفاوضات وأعلن شعبنا استقلال دولة فلسطين كمبادرة سلام عام ١٩٨٨ حيث قدمنا خلالها تنازلاً تاريخياً ومؤملاً في سبيل تحقيق السلام الذي يضمن حقوقه، وهو قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

”ولكن أساس التقدم في عملية التسوية السلمية يقوم على مبدأ الشراكة والاتفاق على المرجعيات القانونية والالتزام بالاتفاقيات من أجل حل المشكلات الناجمة عن الصراع الدموي الطويل والمزمن، شراكة تتفهم الهموم المشروعة للآخر وتؤسس لمستقبل جديد ومختلف بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وأؤكد هنا أن الشريك الفلسطيني سيظل شريكاً حقيقياً، لا لتحسين الوجه القبيح للاحتلال وإنما لإنهاء الاحتلال. ويجب أن

فتيل الانفجار وتوفر استقراراً راسخاً للمنطقة المليئة بتوترات تشكل مكامن انفجار ظاهرة ومستترة، ومن هنا يأتي رفضنا بكل قوة لكل الإجراءات أحادية الجانب التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ونطالب بوقفها فوراً لأنها تمس بقضايا الوضع النهائي، باعتبارها محاولة مكشوفة لرسم خريطة الحل النهائي وتحديدتها من جانب واحد، وعليه فإنني أتوجه من خلالكم إلى المجتمع الدولي برمته بضرورة استخلاص العبر من النتائج التي وصلنا إليها بسبب فشل الجهود الدولية في إلزام إسرائيل بوضع حد لسياساتها الاستيطانية وممارساتها العدوانية، وما ألحقه ذلك من تقويض لمصداقية عملية السلام لدى شعبنا، فجوهر الصراع يتمثل أساساً بالاحتلال والاستيطان، وأن الأوان للعالم لكي يعالج جذور هذا الصراع بإنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولة فلسطين التي نأمل أن تكون، كما قال الرئيس أوباما في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، عضواً جديداً فاعلاً ومعترفاً به في الأمم المتحدة في العام القادم، مؤكداً لكم جميعاً أن الأمم المتحدة والشرعية الدولية ستظلان المرجع والملاذ لنا لاتخاذ أية قرارات في حال لم تنجح المفاوضات التي نؤكد لكم أننا سنبذل قصارى جهدنا لإنجاحها.

”إن شعبنا الفلسطيني يستمد إيمانه الذي لا يتزعزع من عدالة قضيته، ومن دعمكم ودعم وتضامن كل الأشقاء والأصدقاء والحريصين على نجاح عملية السلام، وبالتالي فإننا بحاجة لاستمرار جهودكم وجهود راعيي عملية السلام، بما في ذلك جهود الرئيس باراك أوباما والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وحركة عدم

”لا بد من وقف مصادرة الأراضي وطرد المواطنين الفلسطينيين من بيوتهم وبناء جدار الضم العنصري المدان دولياً، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ورفع الحصار الجائر واللاإنساني عن أهلنا في قطاع غزة، ووقف النقل غير الشرعي للمدنيين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، لأنه لا تعايش بين الاستيطان والسلام، فالاستيطان تعبير عدواني صارخ عن الاحتلال وعقلية التوسع، والسلام يعني الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية نصاً وروحاً، وبمبدأ الأرض مقابل السلام، وبرؤية حل الدولتين وبخطة خارطة الطريق.

”ليس من سبيل لسلام حقيقي ودائم وشامل، بمعزل عن قرارات الشرعية الدولية التي تطالب حكومة إسرائيل بالانسحاب التام من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهو البديل عن المزيد من الانزلاق نحو المجهول وهو الطريق لتصويب مسار العملية السياسية ووقف التآكل في الموقف التفاوضي وتأكيد الالتزام باستحقاقات عملية السلام العادل والدائم وفق ما تقتضيه متطلبات العدالة والقانون الدولي، وليس وفق ما يسمى بالسلام الاقتصادي أو وفق اعتبارات عملية قائمة على التسليم. بما يمكن أن تقبله القوة القائمة بالاحتلال، وما أدى إليه هذا التسليم المسبق من تقويض لعملية السلام وأمن المنطقة واستقرارها.

”إن الذي يطفئ نار العنف ويحاصر نزعات التطرف هو التقدم الشجاع نحو المفاوضات بشأن الوضع الدائم من أجل التوصل إلى اتفاقاتٍ عمليةٍ متوازنة، تنهي الاحتلال لأرضنا ومقدساتنا، وتنزع

كما أود أن أؤكد للرئيس عباس، وعبره إلى الشعب الفلسطيني، التزام لجنتنا الراسخ بمواصلة جهودها، بحسب التكليف الذي أناطته بها الجمعية العامة، من أجل تعزيز الحل الشامل والعاقل والدائم للقضية الفلسطينية.

وسأعلق الآن الجلسة لعدة دقائق بغرض السماح لبعض ضيوفنا بمغادرة القاعة. وبالنيابة عن اللجنة، أود من مرة أخرى أن أشكر رئيس الجمعية العامة، ونائبة الأمين العام، ورئيس مجلس الأمن على إسهامهم في هذه الجلسة المهمة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١١/١٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باليئا كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد كوهونا (سري لانكا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، يشرفني أن أحاطب هذه الجلسة بصفتي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والمكلفة بذلك من قبل الأمم المتحدة، فيما تحتفل بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذا اليوم يمثل رسالة تذكير حاسمة للمجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى أن نحل القضية الفلسطينية في النهاية بطريقة عادلة ومنصفة.

الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأشقاء العرب والعديد من الأصدقاء في كل مكان، وبشكل خاص عندكم في الأمم المتحدة، وأثق تماماً ونحن على عتبة الاحتفال بعام جديد، بأن معاناة شعبنا قد اقتربت من النهاية، وأثق كذلك بأن تجديد وتأكيد تضامنكم ودعمكم لشعبنا في هذا الوقت بالذات يعزز من صمودنا ويدعم موقفنا العادل وجهودنا الصادقة لإقامة السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، سلام يدوم ويتوطد ويترسخ، سلام يستند إلى الحق والعدل والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون الخلاق، سلام يضمن لشعوب المنطقة كافة الأمن والاستقرار والازدهار ولشعبنا الفلسطيني الحرية والاستقلال، سلام يطوي صفحة الماضي بكل عذاباته وآلامه وقهره ومعاناته، سلام يفتح عهداً جديداً من التعاون والتعايش في المنطقة يسود فيه الأمل والأمان والتطلع نحو مستقبل أفضل لأطفالنا جميعاً.

”نجدد لكم جميعاً امتناننا وتقديرنا لجهودكم الخيرة ولمواقفكم التضامنية الثابتة مع قضية شعبنا، وأجدد رسالتي للشعب الإسرائيلي بأن يدنا ما زالت قادرة على حمل غصن الزيتون اليابس من بين الركام وستظل ممدودة للسلام العادل من أجل تأمين مستقبل آمن لأطفالنا وأطفالهم“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب منكم إبلاغ خالص شكرنا إلى السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على رسالته المهمة.

وبالنيابة عنّا جميعاً، أبعث إلى الرئيس عباس بتضامننا مع الشعب الفلسطيني وتأييدنا الذي لا يتزعزع لتطلعاته في سعيه إلى تقرير مصيره وإقامة دولته.

العامّة بشأن قضية فلسطين وللقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولن يتسنى للفلسطينيين والإسرائيليين البدء في التمتع بالأمن البشري والسلام والعيش كحيران إلا من خلال إيجاد حل سياسي تكون حقوق الإنسان في صلبه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير باليشا كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على بيانه الهام.

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة للسيد ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من رئيس جمهورية مصر العربية، فخامة السيد حسني مبارك بصفتة الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز.

السيد عبد العزيز (مصر): يشرفني أن أتلو نص الرسالة المكتوبة الموجهة من فخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس حركة عدم الانحياز:

”سعادة السفير عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يطيب لي، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أبعث إليكم بهذه الرسالة لكي أعاود تأكيد مساندة مصر وحركة عدم الانحياز الكاملة للشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه المشروع لاستعادة وممارسة كافة حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه الأصلي في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية استناداً إلى جميع المرجعيات ذات الصلة ووفقاً لقواعد وأحكام القانون الدولي والقانون

ويجزني أن أحاطب اللجنة في وقت لا تزال فيه حالة الشعب الفلسطيني الراضخ للاحتلال مزرية. وعلى الرغم من الجهود الحسنة النية لإحياء محادثات السلام في هذا العام، فإن الحقائق في الميدان تكشف عن أن آفاق نيلهم لحقهم الأساسي في تقرير المصير ما زالت بعيدة وصعبة المنال كما كانت دائماً. وما يجري حالياً من مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات والمساكن وبناء الجدار يقوض بشدة آفاق قيام دولة فلسطينية.

وما زالت السياسات والممارسات الناتجة عن نظام الاحتلال الحالي تشكل تعدياً على مجموعة كاملة من الحقوق. وبالتالي، فإن نسبة كبيرة من السكان الخاضعين للاحتلال يعيشون في فقر، والكثيرون منهم يعتمدون كلية على المساعدات الإنسانية. ومستويات الفقر مرتفعة للغاية في قطاع غزة نتيجة الحصار الذي تفرضه إسرائيل، وكذلك في المنطقة حيم من الضفة الغربية بسبب تقييد الوصول والتخطيط التمييزي. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق جراء الخسائر المستمرة في الأرواح والإصابات في أعمال العنف المرتبطة بالصراع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال أكثر من ٦ ٢٠٠ أسير فلسطيني رهن الاحتجاز، في حين تتردد ادعاءات عن حدوث تعذيب وسوء المعاملة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الثاني والأربعين (انظر A/65/327) عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وخلص تقريرنا إلى أن هناك ثقافة سائدة قائمة على الإفلات من العقاب، مما يؤدي إلى تكرار الانتهاكات التي تبرزها لجنتنا والعديد من الجهات الأخرى عاماً بعد عام. وكوسيلة رئيسية للتصدي لنمط الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الذي طال أمده، تدعو اللجنة الخاصة إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية بهدف اعتماد تدابير مناسبة تستلزم امثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن والجمعية

العربي الإسرائيلي وكأحد متطلبات الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

”وتقديرنا أن محادثات الحل النهائي معروفة للجميع، بمن فيهم أطراف النزاع أنفسهم، وأن ما ينقصنا الآن هو توفر إرادة حقيقية للسلام من جانب إسرائيل حيث يدرك الجميع جدية والتزام السلطة الفلسطينية بعملية السلام في الوقت الذي تؤكد فيه تصرفات إسرائيل إصراراً على المراوغة وإفراغاً للعملية السياسية من مضمونها، الأمر الذي يقتضي تحرك المجتمع الدولي واضطباعه بمسؤولياته وتضافر جهود كافة الأطراف على الساحة الدولية لضمان استئناف العملية التفاوضية وفق مرجعيات واضحة وإطار زمني محدد وعلى الأسس السليمة المطلوبة، وأولها الوقف الكامل وغير المشروط للاستيطان ولكافة السياسات الإسرائيلية التي تعرقل التوصل إلى السلام المنشود.

”إنني إذ أعرب لكم عن إشادتي وإشادة حركة عدم الانحياز بجهود اللجنة الموقرة خلال العام الماضي، وإذ أعاد تأكيد التزام مصر الثابت بمواصلة العمل من أجل تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني والتوصل إلى السلام العادل والشامل، فإنني أؤكد مجدداً مساندتنا الكاملة لأنشطة اللجنة من أجل حشد الدعم الدولي المطلوب لاستعادة الشعب الفلسطيني وممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

”مع فائق تقديري وأطيب تمنياتي لكم ولأعضاء لجننتكم الموقرة بدوام التوفيق“.

الإنساني الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام.

”فعلى الرغم من مضي ٦٣ عاماً على قرار التقسيم، لا تزال معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة على نحو يستوجب من لجننتكم الموقرة مواصلة العمل من أجل وضع حد لتلك المعاناة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية ووقف الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الحصار الإسرائيلي الجائر وغير القانوني على قطاع غزة الذي أدى إلى تدهور غير مسبوق في الأحوال المعيشية للفلسطينيين ونكوص إسرائيل عن الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال ومواصلتها سياسة الاستيطان وتغيير الأوضاع على الأرض ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومحاولة تغيير معالم القدس الشرقية والاعتداء على حرمة الأماكن المقدسة ومرتابها وبصفة خاصة المسجد الأقصى الشريف ومواصلة بناء الجدار العازل وغير ذلك من الممارسات التي تتناقض مع قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وتشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، بما في ذلك القرار الأخير بشأن قسم الولاء ليهودية الدولة الذي يمثل انتهاكا صريحا لحقوق الفلسطينيين من عرب إسرائيل ومحاولة واضحة لإبعادهم من الأراضي الإسرائيلية.

”إن مصر وحركة عدم الانحياز يجملان تقديرا كبيرا لجهود لجننتكم الموقرة من أجل إقامة الدولة الفلسطينية ودعمها الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وصولاً للتسوية العادلة للقضية الفلسطينية كجزء أساسي لا يتجزأ من الحل الشامل للنزاع

”انعقدت، قبل بضعة أشهر، الدورة السابعة والثلاثون لمجلس وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في العاصمة الطاجيكية، دوشانبي. وتم اتخاذ عدد من القرارات بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة الحالة الإنسانية في قطاع غزة. وتطالب تلك القرارات برفع الحصار، وتدعو إلى تقديم المساعدة المادية الأخوية لإعادة إعمار غزة.

”هناك أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة في ظل ظروف الحصار، ويعانون من نقص الغذاء والكهرباء والأدوية ومواد البناء. وهم يتطلعون إلى المجتمع الدولي ليتخذ خطوات ملموسة لوضع حد لمأساتهم ومعاناتهم العظيمة.

”وهنا، أود أن ألفت الانتباه إلى مسألتين هامتين، هما بناء المستوطنات والقدس الشرقية، التي تتفق بشأنها الأغلبية المطلقة من المجتمع الدولي ولها بشأنها رأي إجماعي. يعترف المجتمع الدولي بأن احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانوني بموجب القانون الدولي ويتعارض مع التزامات إسرائيل بمقتضى خارطة الطريق. يجب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي. فبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزيد من حدة التوتر بشكل واضح، ويضع عقبات لا يمكن التغلب عليها في طريق تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويقوض الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية.

”إن الإجراءات الإسرائيلية التي من شأنها أن تغير وضع المدينة أو تسعى إلى تغيير وضعها ليس لها

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد ماجد عبد العزيز على الرسالة الهامة من فخامة السيد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز. وأرجو من السفير عبد العزيز أن ينقل إلى الرئيس مبارك شكر اللجنة الخالص على رسالته الهامة جدا.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد سراج الدين أصلوف، الممثل الدائم لـطاجيكستان لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو بياناً من معالي السيد همراخان ظريفي، وزير خارجية طاجيكستان، بصفته رئيس المؤتمر الإسلامي السابع والثلاثين لوزراء الخارجية.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أقرأ رسالة من معالي السيد همروخون ظريفي، وزير خارجية جمهورية طاجيكستان ورئيس الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، موجهة إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد عبد السلام ديالو.

”يشرفني أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، بصفتمكم رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، عن امتناني العميق لتنظيمكم هذه الجلسة الخاصة بالاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) بشأن إقامة دولتين على أرض فلسطين. وعملاً بذلك القرار، لم تقم حتى الآن سوى دولة واحدة. ولم تتحقق حتى الآن آمال الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى إقامة دولته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد سراج الدين أصلوف وأرجو منه أن ينقل إلى وزير خارجية طاجيكستان، معالي السيد همروخون ظريفى، بصفته رئيساً لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع والثلاثين، خالص الشكر من اللجنة على رسالته الهامة.

في غياب ممثل رئيس الاتحاد الأفريقي بالنيابة، يسرني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد عمر داوود، الممثل الدائم لجمهورية مالي، بصفته رئيس المجموعة الأفريقية لهذا الشهر.

السيد داوود (مالي) (تكلم بالفرنسية): نجتمع هنا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أشرك المتكلمين السابقين في الثناء عليكم، سيدي الرئيس، لتنظيمكم هذا الحدث. يتيح لنا هذا اليوم الفرصة لتؤكد مجدداً تضامنا الفعال مع الشعب الفلسطيني الذي عانى من مأساة لأكثر من ٦٠ عاماً بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وتشكل الحالة في الشرق الأوسط مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. لذلك، هل نحن بحاجة هنا إلى التذكير بأنه إذا كانت هناك مسألة واحدة تعتبر مصدراً لكل الاستياء في ذلك الجزء من العالم فمن الواضح أنها القضية الفلسطينية؟

وإذ تحتفل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن قلوبنا مع الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي المحتلة، لا سيما سكان غزة، الذين يعيشون في حالة حرجة جدا اجتماعيا واقتصاديا وإنسانيا، وذلك تحديداً بسبب الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية والآثار الضارة الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وقلوبنا أيضاً مع ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي البلدان المجاورة.

أي أساس قانوني أو شرعية في القانون الدولي. لقد عرّفت العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وضع القدس الشرقية تعريفاً واضحاً، ويتعين على إسرائيل أن تلتزم بها. إننا نؤيد إقامة دولتين، ويعني ذلك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

”وذلك هو الحل الوحيد الممكن الذي تتحقق به حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف. وسوف يجلب معه كذلك السلام والأمن لشعب إسرائيل، وسوف يشكل قوة دفع كبيرة للتنمية والتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وكفالة حق العودة وضمان حقوق اللاجئين من الأراضي المحتلة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

”وأود من على هذا المنبر أن ألفت مرة أخرى إلى المجتمع الدولي لأدعوه إلى تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وبذل جهود جادة لكفالة تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية. ونحن نقدر تقديراً كبيراً عمل اللجنة، وندعو إلى مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تحرير أراضيه المحتلة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة إلى دياره. ولكم فائق التقدير“.

وأود، في هذا اليوم البالغ الأهمية، أن أشير إلى أن الوقت قد حان لأن يستعيد الشعب الفلسطيني الشجاع جميع حقوقه الوطنية، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة وعاصمته القدس الشرقية. لن تدخر المجموعة الأفريقية، من جانبها، أي جهد في السعي لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تحتل موقع الصدارة في الحالة في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تقدر اللجنة تقديراً عظيماً الرسالة التي أوصلتها للتو بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. نحن ممتنون لكم، وشاكرون لكم.

أعطي الكلمة الآن للسيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيقراً رسالة موجهة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى.

السيد محمصاني (جامعة الدول العربية): يطيب لي في البداية أن أنقل إليكم وإلى أعضاء اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تحيات الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى، وتقديره للجهود التي تبذلها اللجنة في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

يأتي الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وسط أجواء مشحونة، وتطورات خطيرة، تهدد العملية السلمية برمتها، كما تهدد حل الدولتين، بقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وتعوق إتمام التسوية السلمية والعادلة والنهائية للتزاع العربي الإسرائيلي.

لقد أصبح من المؤكد أن استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية ومطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية إنما يعكس الصعوبات والعراقيل التي تضعها الحكومة الإسرائيلية أمام احتمالات استئناف

ولا تزال حالتهم تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وأود أن أشيد بحرارة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لعملها الرائع على الأرض، المتمثل في تقديم المساعدات الضرورية للاجئين الفلسطينيين، ولأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية، وبخاصة في ظل القيود العديدة المفروضة على موظفيها والمضايقات والترهيب التي يتعرضون لها يوميا. وفي الوقت نفسه، نشي على دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

لا يمكن تأجيل تسوية القضية الفلسطينية إلى أجل غير مسمى. فقد مر وقت طويل الآن منذ أن جرى تحديد حل عن طريق التفاوض يتضمن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود معترف بها. لذا فقد حان الأوان للعمل على تحقيق هذا الهدف النبيل. ومن المهم في ذلك الصدد كفالة التنفيذ الفعال لقرارات المنظمة ذات الصلة، الداعية على نحو خاص إلى رفع الحظر المفروض على غزة وإعادة إطلاق المفاوضات بهدف إحلال السلام الشامل والدائم.

ويجب أيضاً بذل جهود دبلوماسية مستمرة في سبيل أن تأتي جميع الأطراف إلى طاولة التفاوض. وفي موازاة ذلك، يجب على إسرائيل أن تلتزم بتفكيك المستوطنات والتوقف عن جميع أنشطتها المرتبطة بإنشاء مستوطنات جديدة. ويجب على إسرائيل أن تلتزم بإزالة الحصار المفروض على غزة وتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة إطلاق المفاوضات.

وعلى طريق التوصل إلى هذا السلام العادل والشامل الذي نرغب فيه بشدة، تؤكد أفريقيا تأييدها الذي لا يتزعزع لمبادرات الأمم المتحدة، والمجموعة الرباعية، والاتحاد الأوروبي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد تجاوز الاستهتار الإسرائيلي بالشرعية الدولية، وبالرأي العام العالمي، وبمواثيق حقوق الإنسان، كل الحدود، وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أن حل القضية الفلسطينية هو المفتاح الأساسي لتحقيق الاستقرار المنشود في هذه المنطقة، ولجميع شعوبها التي عانت كثيراً من ويلات الحروب. ولا بد أيضاً من التحذير من أن استمرار الفشل في إيجاد حل عادل وشامل لهذا الصراع الممتد منذ عقود بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي سيؤدي حتماً إلى استمرار التوتر وانعدام حالة الاستقرار التي تعيشها هذه المنطقة، ويدرك الجميع مخاطر ذلك وما سوف يترتب عليه من عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين.

لقد استجابت اللجنة الوزارية المعنية بمبادرة السلام العربية لجهود إدارة الرئيس أوباما الهادفة إلى إعادة إطلاق عملية المفاوضات، وقامت، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، بتوجيه رسالة إلى الرئيس الأمريكي تضمنت المتطلبات التي ترى بضرورة توافرها لبدء مفاوضات جدية وذات معنى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إلا أن تلك الجهود، وتلك الاستجابة العربية والفلسطينية، لا تزال تصطدم بالموقف الإسرائيلي الرفض مطلقاً وباستمرار لمختلف المبادرات أو الاقتراحات التي يمكن أن تؤدي إلى تسوية متوازنة.

تثمن الجامعة العربية المواقف التي أعلنها الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الحقوق الفلسطينية، وتؤكد على استعدادها للتعاون مع الإدارة الأمريكية لترجمة ما جاء في ذلك الخطاب إلى واقع ملموس، والطلب من الجانب الأمريكي الاستمرار في جهوده لتهيئة الظروف المناسبة، وعلى رأسها وقف الاستيطان وفقاً كاملاً، لإعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح.

مفاوضات جادة تتعامل مع جميع قضايا الوضع النهائي المتفق عليها، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومرجعياتها الثابتة، ووفق إطار زمني محدد.

إن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في القدس الشرقية، تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة بعملية الاحتلال الأجنبي، ما تقوم به إسرائيل من إجراءات أحادية هو إجراءات نعتبرها باطلة لا تنشيء حقاً ولا ترتب التزاماً. وفي هذا نطالب الأمم المتحدة، بأجهزتها المعنية، بأن تتحمل مسؤولياتها، وأن تقوم بإنفاذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بعملية السلام والمفاوضات.

يمثل احتلال إسرائيل للأراضي العربية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، ولن يتحقق السلام العادل والشامل مع إسرائيل إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من تلك الأراضي إلى خط حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في إطار الالتزامات المتقابلة التي اقترحتها مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونطالب المجتمع الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة والفورية بما يؤدي إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم واللاإنساني على قطاع غزة.

تتحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية توقف المفاوضات المباشرة التي أطلقها الرئيس أوباما في واشنطن في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ نتيجة لاستمرارها في سياستها الاستيطانية غير المشروعة وما يترتب عليها من تداعيات سلبية خطيرة والتأكيد على أن استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة يتطلب الوقف الكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي.

وعلى حد تعبير ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فإن التحدي رهيب الذي نواجهه هو الاحتلال الذي طال أمده، مقترنا بتوسيع المستوطنات، والذي يرقى الآن إلى مرتبة ضم بحكم الأمر الواقع.

وآفاق التوصل إلى سلام شامل وعادل قد أصبحت في خطر في وقت يوجد فيه توافق متزايد في الآراء على دعم الحل القائم على وجود دولتين. والطريق الوحيد إلى الأمام يتمثل في إجراء مفاوضات على أساس القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لم يحدث أي تغيير اجتماعي كبير ولم يتسن إيجاد حل للأزمات الدولية أو التوصل إلى حل عادل دون مشاركة المجتمع المدني وتنظيمه من أجل العدالة. والفرصة والتحدي اللذين نواجههما باعتبارنا منظمات مجتمع مدني اليوم يتمثلان في تعبئة الرأي العام الدولي للمساعدة على إنهاء مأزق الاحتلال المستمر منذ أكثر من ٦٠ عاما. وأساليب العمل المباشر غير العنيف والمقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات هي الأفضل عندما تستهدف ترسيخ دعم الرأي العام لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا المقام، فإن الرأي العام في الولايات المتحدة عامل حاسم.

وقد أشعل العمل العسكري الإسرائيلي ضد أسطول الحرية في غزة موجة كبيرة من التضامن والاستنكار والنقاش على الصعيد الدولي. ونتيجة لذلك، فإن الحركة الدولية الداعمة للدعوة إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات الصادرة عن المجتمع المدني الفلسطيني تواصل نموها. ولكن الرأي العام في الولايات المتحدة والسياسة الرسمية يظلان أكبر العوائق التي تحول دون إحداث تغيير في الصراع. والتنظيم

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد محمصابي على بيانه، وأود أن أطلب منه أن ينقل إلى معالي السيد عمر موسى خالص شكرنا على رسالته المهمة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جوديث لوبلان، عضو اللجنة التوجيهية لحملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، التي ستدلي ببيان بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني التي تسعى بنشاط إلى حل قضية فلسطين.

السيدة لوبلان (حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجلسة الخاصة اليوم. وقد حضرت هذه الأحداث الهامة للأمم المتحدة في الماضي. وكانت المرة الأولى بعد عودتي مباشرة من المشاركة في وفد للسلام زار الضفة الغربية أثناء الانتفاضة الثانية. ولدى عودتي، قمت بجولة وطنية حيث تكلمت في المراكز المجتمعية والكنائس والمعابد والمساجد. ويجزني أن أقول إن بوسعي أن ألقى اليوم نفس الخطاب تقريبا الذي ألقته آنذاك بشأن الواقع القاسي واللاإنساني للاحتلال الإسرائيلي والمفاوضات السياسية المتوقفة.

وبصفتي عضوا في اللجنة التوجيهية الوطنية لحملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال ومنظمة العمل من أجل السلام، وهي أكبر منظمة للسلام في الولايات المتحدة، فإنني أعي الفرص والتحديات التي نواجهها في عالم يشهد العديد من الصراعات وأوجه اللامساواة والضغط لتقويض المؤسسات الدولية والقانون الدولي.

واليوم الدولي للتضامن يمثل لحظة لدراسة الفرص والتحديات في النضال من أجل تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك حق العودة والعودة إلى حدود عام ١٩٦٧ ومن أجل نيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وضد المساعدات

الكثيرون يأملون أن يمثل انتخاب الرئيس أوباما توقفا في استمرارية السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه إسرائيل. والحقيقة هي أن الولايات المتحدة تواصل التدخل في دور الأمم المتحدة الدبلوماسي المسند إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وفي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، مثلما حدث بشأن تقرير غولدستون (A/RES/64/10)، كل ذلك بسبب ضغوط داخلية ذات دوافع سياسية.

وأحدث مثال هو وعد الولايات المتحدة بتسليم مقاتلات من طراز الشبح تزيد قيمتها على ثلاثة بلايين دولار لإسرائيل واستخدام حق النقض ضد أي قرار للأمم المتحدة يشكك في شرعية إسرائيل مقابل تعهد إسرائيل بتمديد الوقف الاختياري الجزئي للاستيطان الذي استمر ١٠ أشهر لمدة ٩٠ يوما أخرى. والواقع المر هو أن اللوبي القوي الموالي لإسرائيل والذي يملك المال، لا يزال أحد أقوى العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وفي هذا اليوم الدولي للتضامن، يجب علينا أن نحدد التزامنا بتنظيم المجتمع المدني. ولن يتسنى التصدي لتأثير اللوبي القوي الموالي لإسرائيل على سياسة الولايات المتحدة إلا بممارسة المجتمع المدني لضغوط متواصلة ومنظمة دوليا. ويجب تنظيم أهم جزء من تلك الحركة في الولايات المتحدة. ويجب على حركة التضامن في الولايات المتحدة أن تنظم بصورة خلاقة إجراءات وحملات تأسر قلوب وعقول الشعب الأمريكي.

وثمة أمثلة جديدة وهامة في سبيل تحقيق هذه الغاية. ففي كاليفورنيا، نظمت الجماعات الأعضاء في حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي حملة ناجحة لتضمين بطاقات الاقتراع على مستوى الولاية في الانتخابات المقبلة استفتاء. ويدعو الاستفتاء تلك الولاية إلى حرمان الشركات التي تحقق أرباحا من وراء الاحتلال الإسرائيلي من

لإحداث تحول في الرأي العام في الولايات المتحدة وترسيخه من أجل ممارسة ضغوط سياسية فعالة على إدارة أوباما والكونغرس أمر بالغ الأهمية.

وتظهر استطلاعات للرأي أجريت مؤخرا في الولايات المتحدة أن أعدادا كبيرة من المواطنين يعرفون أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية الجاري بناؤها في الأراضي المحتلة أمر خاطئ وينبغي وقفها. وهم يؤيدون جهود الرئيس أوباما، ولكن غالبية الأمريكيين ما زالوا لا يفهمون تاريخ الصراع أو القضايا المحيطة به أو الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في دعم النظام الإسرائيلي.

ومعظمهم لا يدركون أن إسرائيل تتجاهل الأمم المتحدة والقانون الدولي لأن حكومة الولايات المتحدة ضخت أكثر من ثلاثة تريليونات دولار في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى ثلاثة بلايين دولار من المساعدات العسكرية السنوية، واستخدمت حق النقض أكثر من ٤٨ مرة في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من الإدانة الدولية.

وتزيد انتخابات التجديد النصفية التي جرت في الولايات المتحدة مؤخرا من تعقيد تنظيم التضامن هنا في الولايات المتحدة. والآن، يعارض ثلثا الديمقراطيين المسجلين السياسات الإسرائيلية، مقارنة بثلثي الجمهوريين المسجلين الذين يؤيدون السياسة الإسرائيلية أيا كان الثمن. وهذا ليس بجديد؛ بل كان أمرا قائما في عهدي إدارتي كلينتون وبوش. غير أن الانقسام ازداد عمقا في ظل تأييد الرئيس أوباما لتجميد المستوطنات.

ويجب على حركة التضامن في الولايات المتحدة ابتكار أساليب تستعين بالمستوى الجديد من القلق إزاء سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فيما تمارس في الوقت ذاته التثقيف بشأن ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله بشكل مختلف للخروج من المأزق في المنطقة. وكان

غير مفتقدة في هذا البيان اليوم عقب نشر تسريبات ويكيليكس مؤخرًا.

وخرطة طريقنا لإصلاح الأضرار الناجمة عن حصار غزة وإزالة جدار الفصل العنصري وإنهاء الاحتلال ككل يجب أن تجمع بين السلطة المعنوية للأمم المتحدة وتعاون حكوماتنا وتأثير المجتمع المدني العالمي على مستوى القاعدة الشعبية. ولا يمكن للحق الانتصار على القوة في إسرائيل؛ ولا يمكن لسيادة القانون الدولي أن تصبح القاعدة وليس الاستثناء في الشرق الأوسط؛ ولا يمكننا أن نضع حداً لخطر الانتشار النووي في المنطقة؛ ولا يمكننا أن نصل إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلا من خلال تسخير جميع هذه القوى - الأمم المتحدة وحكوماتنا والمجتمع المدني.

أشكر اللجنة على إتاحتها الفرصة لإسماع أصوات من المجتمع المدني في دعم العدالة من أجل الشعب الفلسطيني. إن قضيتنا عادلة. ومهمتنا عاجلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة جوديث لوبلان على بيانها، وأشكر غيرها جميع منظمات المجتمع المدني - التي تسعى بنشاط في سائر أنحاء العالم لإيجاد حل للقضية الفلسطينية - على جهودها وعلى تضامنها مع الشعب الفلسطيني.

ويسرني الآن أن أعلن عن أن اللجنة تلقت رسائل دعم وتضامن من عدد من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، ومن عدد من الحكومات والمنظمات. وأود أن أذكر بأن نصوص هذه الرسائل سوف تنشر في نشرة خاصة تصدر عن شعبة حقوق الفلسطينيين. غير أنني أود أن أقرأ بصوت عالٍ قائمة بأسماء الممثلين الذين بعثوا بهذه الرسائل بحسب الترتيب الذي استلمناها به.

استثمارات صناديق معاشات التقاعد للمدرسين والعاملين في الولاية.

وعلى الصعيد الوطني، تناقش الكنائس والجماعات المدنية بشكل متزايد سحب الاستثمارات من الشركات التي تتعامل مع إسرائيل أو تبيع أسلحة لإسرائيل أو توفر لها الجرافات لهدم المنازل. وفي الأسابيع القليلة الماضية، جعلت الضغوط الدولية من الصعب على حكومة الولايات المتحدة تنفيذ وعدها السابق بإرسال جرارات من طراز كاتربلر، التي تمثل منذ وقت طويل هدفاً لحملة المقاطعة المنظمة عقب مقتل راشيل كوري.

وما زال الإحباط إزاء إخفاقات الأمم المتحدة والولايات المتحدة يجبر على تنظيم مواطني الولايات المتحدة وغيرهم للمزيد من الجهود الإنسانية لكسر الحصار القاسي واللإنساني المفروض على سكان غزة. وحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات في جميع أنحاء العالم لها تأثير حقيقي على إسرائيل. وهم يقولون إن ما يسمى مشروع نزع الشرعية أخطر على أمنهم من العنف من جانب المقاومة الفلسطينية.

وهذه جميعاً تطورات هامة، ولكن المجتمع المدني وحده لن ينهي احتلال فلسطين. ويجب على الأمم المتحدة أن تستمر في الاعتراض على الدور الانفرادي لحكومة الولايات المتحدة في المنطقة. يجب أن تقاوم محاولات الالتفاف على القانون الدولي. ولا تزال هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة في غاية الأهمية لكشف حقيقة الاحتلال الإسرائيلي ومحنة الشعب الفلسطيني، فيما تضع إطاراً لحل الصراع في الأجل الطويل.

والأمم المتحدة هي المكان الذي يمكن فيه تسجيل الرأي العام الدولي وإحياء القانون الدولي. والأمم المتحدة هي المعيار الذي نحكم به على تصرفات حكوماتنا. والمفارقة

وزير خارجية الجمهورية العربية السورية؛ معالي وزير خارجية الجماهيرية العربية الليبية.

وتلقينا رسائل من الحكومات التالية: حكومة سلطنة عمان؛ حكومة جمهورية غيانا؛ حكومة جمهورية غانا.

وتلقينا رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي؛ معالي الأمين لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ معالي رئيس حركة عدم الانحياز.

وتلقينا رسالة من المنظمة المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

وتلقينا رسالة من منظمة المجتمع المدني التالية: كارياتاس - القدس.

بالنيابة عن اللجنة، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لرؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، وللحكومات والمنظمات المذكورين للتو في القائمة على جهودهم الحثيثة التي بذلوها بحثاً عن تسوية عادلة وشاملة ودائمة لقضية فلسطين، وعلى دعمهم الثابت للنشاطات التي أنيط بالجنة القيام بها.

إن البيانات التي استمعنا إليها، ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم، تثبت مرة أخرى الدعم الراسخ الذي يقدمه المجتمع الدولي لإرساء السلام في الشرق الأوسط ولممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممارسة فعلية، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وأؤكد للمشاركين أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن تدخر جهداً في سعيها لبلوغ هذه الأهداف.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد رياض منصور.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول الآتية أسماؤهم: فخامة رئيس الأرجنتين؛ فخامة رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية؛ فخامة رئيس جمهورية مصر العربية؛ فخامة رئيس جمهورية ناميبيا؛ فخامة رئيس جمهورية السنغال؛ فخامة رئيس جمهورية تركيا؛ فخامة رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ فخامة الرئيس المؤقت ورئيس المرحلة الانتقالية بجمهورية غينيا؛ فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ فخامة رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ فخامة رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية؛ فخامة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية؛ فخامة رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ فخامة رئيس الاتحاد الروسي؛ جلالة سلطان بروني دار السلام؛ فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛ فخامة رئيس الجمهورية التونسية؛ جلالة ملك المملكة المغربية؛ جلالة ملك مملكة البحرين؛ جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية؛ فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا؛ فخامة رئيس جمهورية بيلاروس؛ وفخامة رئيس الجمهورية الغابونية؛ وصاحب السمو أمير دولة قطر؛ وفخامة رئيس جمهورية ترازيا المتحدة.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالية: دولة رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية؛ دولة رئيس وزراء جمهورية الهند؛ دولة رئيس وزراء ماليزيا؛ دولة رئيسة الوزراء بحكومة جمهورية بنغلاديش.

وتلقينا رسائل من وزراء الخارجية التالية أسماؤهم: معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي؛ معالي وزير الخارجية بجمهورية مدغشقر؛ معالي وزير خارجية جمهورية كوبا؛ معالي وزير خارجية اليابان؛ معالي وزير خارجية جمهورية بوتسوانا؛ معالي وزير خارجية جمهورية طاجيكستان؛ معالي وزير خارجية بيلاروس؛ معالي

اعتزام اللجنة مواصلة عملها إلى أن نحقق التسوية العادلة والشاملة والدائمة لقضية فلسطين.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة الاستثنائية، أود أن أشكر جميع الذين ساعدوا في تنظيم هذه الجلسة، وأخص العاملين بشعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، وجميع الذين عملوا من أجل إنجاح هذه الجلسة.

وفور اختتام هذه الجلسة، هنا في قاعة الاجتماع هذه، ستقدم فرقة عشتار المسرحية ومقرها رام الله عرضاً مسرحياً بعنوان "مونولوجات غزة". وسيؤدي الشهادات المؤثرة لشباب غزة ممثلون قادمون من جميع أنحاء العالم تجمعوا من أجل هذه المناسبة. وكرمز لتضامننا، أدعو المشاركين إلى البقاء في القاعة وحضور العرض المسرحي.

وأود أيضاً أن أدعو المشاركين إلى افتتاح معرض تنظمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في هذا المساء بعنوان "الألعاب الصيفية في غزة"، والذي سيجري الساعة ١٨/٠٠ في البهو الشمالي الشرقي من الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. وأمكن تنظيم المعرض بفضل الدعم السخي من قبل الحكومة الفنلندية التي نشكرها. وسيصاحبه تقديم الجزء الثاني من "مونولوجات غزة". وأتطلع إلى رؤية الجميع هناك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):

بالنيابة عن فلسطين، وعن الشعب الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية، أود أن أعرب عن امتناننا لكل الذين كانوا معنا اليوم في الإعراب عن التضامن مع الشعب الفلسطيني في هذه المناسبة البالغة الأهمية، ألا وهو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. كما نعرب أيضاً عن امتناننا وتقديرنا لجميع البلدان التي بعثت برسائل بهذه المناسبة لتعرب عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني، وجميع الرؤساء، ورؤساء الدول، والملوك، والأمراء، ورؤساء الوزراء، والوزراء، وجميع الآخرين. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لحضور المجتمع المدني القوي معنا وللبيان الذي أدلى به بالنيابة عن المجتمع المدني. ونعتقد أن القضية الفلسطينية قضية مهمة جداً، وهي قريبة إلى جميع المجتمعات المدنية المؤيدة للقضايا العادلة.

وفي الختام، أود أيضاً أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لمجموعة مسرح عشتار، التي ظلت تقوم بجولات في جميع أرجاء المعمورة، وقررت أن تحتتم رحلتها بأداء "مونولوجات غزة"، وهي سلسلة من المقاطع القصيرة التي تحكي معاناة الناس في غزة. وسيكونون معنا بعد دقائق قليلة. وأود أن أعرب، بالنيابة عن فلسطين وجميع المشاركين هنا، عن تقديرنا لمجموعة مسرح عشتار من رام الله. لقد اجتمع أعضاء المجموعة، الذين ينتمون إلى أكثر من ٢٠ بلداً، من أجل رواية قصص عن معاناة شعبنا في غزة.

ومرة أخرى، أشكر اللجنة جزيل الشكر على رسالتها التضامنية القوية. وأنا متأكد من أننا سنحتفل العام المقبل باستقلال دولة فلسطين وتمتعها بالعضوية الكاملة في منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير

رياض منصور على بيانه المهم. وأود مرة أخرى أن أؤكد